

أكد قسم حقوق الإنسان في هيئة علماء المسلمين اليوم الاثنين أن شهر يوليو المنصرم شهد 131 حملة دهم وتفتيش معلنة، نفذتها القوات الحكومية في عدد من المحافظات، ونتج عنها اعتقال 818 مواطناً بريئاً، بينهم امرأة، إضافة إلى جرائم القتل التي رافقت تلك الحملات الظالمة.

وأوضح القسم في بيان أصدرته الهيئة اليوم أن "الاعتقالات التعسفية التي طالت 61 محافظة، توزعت بواقع 213 مواطناً من أبناء محافظة صلاح الدين التي نالت النصيب الأكبر من تلك الاعتقالات الجائرة، تلتها محافظة التأميم (106) معتقلين، ثم ديالى (86)، فنينوى (56)، فالأنبار (06)، ثم ميسان (75)، فكربلاء (54)، ثم العاصمة بغداد (40) معتقلاً، فبابل (53)، فالقادسية (03)، ثم ذي قار (92)، فالبصرة (25) فالمشي (91)، ثم واسط (21)، وأخيراً محافظتي النجف والسليمانية سبعة معتقلين في كل منهما.

وبحسب وكالة يمين للأبناء، فقد لفت البيان الانتباه إلى أن الإحصائية الجديدة كسابقاتها تقتصر على ما تعلنه وزارتا الداخلية والدفاع الحاليين في بياناتهما الرسمية فقط؛ ولم تتضمن الاعتقالات التي تقوم بها ما تسمى وزارة الأمن الوطني، أو المكاتب التابعة لرئيس الحكومة الحالية، كما أن هذه الإحصائية لم تتضمن الاعتقالات العشوائية وغير المعلنة التي تقوم بها عناصر الصحوات، والمليشيات والأجهزة الأمنية الكردية بمسمايتها المختلفة في محافظات ديالى والتأميم وصلاح الدين ونينوى، والسليمانية وأربيل ودهوك.

وجددت هيئة علماء المسلمين في ختام بيانها تحميلها حكومة الاحتلال الخامسة المسؤولية المباشرة عن استمرار الاعتقالات العشوائية التي حوكت العراق - وبشهادة العالم أجمع - إلى سجن كبير ترتكب فيه أبشع الجرائم باسم الحرية والديمقراطية الزائفتين.

كما طالبت الهيئات الدولية والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية - بالتدخل السريع لوقف هذه الانتهاكات الصارخة وفضح مرتكبيها، والعمل الجاد لإطلاق سراح جميع المعتقلين الأبرياء.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 06/08/2013

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com